المؤتمر الوطني للإنقاذ

المحور الإداري

٢٠٢٠/١٠/٢٥

- ❖ أولاً: إعادة هندسة الإدارات العامة في أبعادها البنيوية عبر:
  - تعيين جهاز واحد مسؤول عن الاصلاح الاداري
  - تعزيز التنسيق بين جهاز الإصلاح والوحدات الإدارية التنفيذية
  - إلغاء أو دمج بعض المديريات والمؤسسات الحكومية
  - تبسيط الإجراءات والمعاملات
  - إعادة هيكلة أجهزة الرقابة والتدقيق
  - تطوير أطر التشريع الإداري
  - تفعيل مكاتب الإستقبال والشكاوى

- ❖ ثانياً: الاعتماد على المكننة وتكنولوجيا المعلومات عبر:
  - إطلاق الحكومة الالكترونية والدولة الرقميّة
  - تقوية نظام الإتصالات وتبادل ونشر المعلومات
  - تطوير الأنظمة الخاصة بقواعد البيانات والمعلومات
  - تطوير أساليب الرقابة بطرق فنية ومعلوماتية
  - تطوير التحكم الإداري المعلوماتي بالمؤسسات

- ❖ ثالثاً: تنمية الموارد البشريّة عبر:
  - إعادة توزيع وتقليص عدد موظفي القطاع العام
  - تحسين الاتجاهات السلوكية للموظف
  - التقييم الدوري للإنتاجية والأداء
  - منع التوظيف العشوائي
  - فرض مبدأ المداورة داخل المديريات والمؤسسات
  - تخطيط التعاقب الوظيفي
  - تحديث لائحة وبرامج التدريب الوظيفي

- ❖ رابعاً: الإعتماد على اللامركزية الخدماتيّة عبر:
  - إنشاء مراكز موحّدة للخدمات الإدارية (One-Stop Service Center)
  - إعطاء صلاحيات أكبر للمستويات الإدارية الدنيا